

## ملخص البحث

محمد لطفي الرحمن، 09220047، نظر فقه المعاملة في عقد بيع الجوال المستعمل مع العيب المخفي (دراسة حالية في سوق البرغوث الليلي بمالانج) بحث جامعي بقسم الحكم الإقتصادي الإسلامي في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج. المشرف: أومي سومبولة الدكتور الماجستير

الكلمات الرئيسية: فقه المعاملة، بيع، شراء، الجوال المستعمل، العيب المخفي.

في الوقت الحاضر، زادت رغبة المتحمسين في الجوال المستعمل التي تؤدي إلى زيادة عقد البيع والشراء فيه. العديد من البائعين استخدام طرق مختلفة لشراء وبيع الجوال المستعمل بغض النظر عن المخاطر، ومنها إخفاء العيوب على بضاعته. لذلك العديد من المستهلكين الذين تكبدوا خسائر في ه. وقد وضعت فقه المعاملة نظاما وقواعد وروابط في البيع! لهذا السبب اختار الباحث سوق البرغوث مواقع ليلة (روما) في مالانج للبحث، وذلك لأن السوق هو مركز تجاري في مدينة مالانج للجوال المستعمل. وأهداف هذا البحث هي، أولاً: معرفة كيفية تنفيذ الصفقة الثانية في سوق روما. الثاني: هل هناك ممارسة شراء وبيع للجوال المستعمل مع عيب خفي في سوق روما. والثالث، كيفية النظر في ممارسة فقه المعاملة على بيع وشراء الجوال المستعمل لذوي الإعاقة روما السوق الخفية.

استخدم الباحث في استكشاف البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج من تحليل المشكلة، نهجا نوعيا كما أنه استخدم المراجع كمرجع في إعداد المناقشة. وقد تم جمع البيانات من خلال الملاحظة، والمقابلات، مع توثيق الموضوع الذي يقوم فيه الباحث ببحثه مع الأطراف التي تقوم بمثل هذا العقد في سوق روما. مصادر البيانات المستخدمة في هذه الدراسة هي مصادر البيانات الأولية والثانوية. وقد تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام أسلوب نوعي وصفي.

وأظهرت نتائج البحث على أن: الأول، عقد البيع للجوال المستعمل في سوق روما تم فيه أركان البيع وشروطه، بحيث إن العقد صحيح لأن القانون يوافق على قواعد البيع والشراء في فقه المعاملة. ومع ذلك، في الممارسة والنظم، ما زالت لا تلبى القواعد الفقهية للمعاملة، لأنه لا يزال العديد من البائعين الذين لا يعرفون العيوب الموجودة في الجوال المستعمل كافة، مما أدى إلى خسارة من قبل المستهلك. الثاني، في القواعد الفقهية للمعاملة نوعان من مؤشرات الخلل الخفية؛ الأولى: إذا كان العيب عنصرا متعمدا من قبل البائع، فالبيع بيع الغرر، وبيع الغرر في الإسلام ممنوع. أما الثانية فهي إذا كان العيب لا يعرف لكلا الطرفين، فهناك خيار (حق التصويت). وعند الباحث، الخيار الذي يمكن تطبيقه في سوق روما للمستهلكين، هو خيار عيب، وهو ما يعني أن المستهلك له الحق في الاستمرار أو إلغاء أو إبدال السلع تحقيقا على المصلحة العامة.